الــرشادة السياسيــة
وعلاقتها بالتحول الديمقراطي

أ/ إلهام نايت سعيدي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة بسكرة

الملخّص:

قد عرفت عدة مناطق من العالم موجة من التغييرات السياسية عُرفت بالتحول الديمقراطي، وهو عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، ولتحقيق ذلك لابد من ترشيد السلطة للوصول إلى الرشادة السياسية بإقرار الشفافية والمحاسبية. والدعوة إلى إنشاء دولة القانون وإعادة تفعيل المجتمع المدنين وهذا لن يكون إلا عن طريق المشاركة السياسية الإيجابية.

في هذا الإطار سيحاول هذا المقال تسليط الضوء على الرشادة السياسية وعلاقتها بالتحول الديمقراطي.

Abstract:

Many countries over the world have a large wave of political changes, that has been known as the democratic regime; that is the known process of transition from the authorization regime to democratic one. But to achieve this must rationalization of the authority by the realization the good governance with adopting the transparency and the accountability also with the creation the state society. This will be only with the participation of politic.

In this field the easy is an attempt to clarify the good governance and its relationship with the Democratic transition.

مقدمـــــــــــة:

لقد شهــدت مناطق عديدة من العالم موجة من التطورات السياسية، عرفت بالانتقال أو بالتحول الديمقراطي، وهذا خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي، حيث بدأت هذه الموجة منذ النصف الثاني من السبعينات فـــي دول جنوب أوربـــا وهي اليونان، إسبانيا والبرتغال، فهذه التحولات التي شهدها النصف الشمالي من الكرة الأرضية انعكس على دول العالم الثالث، هذا ما حتم على هذه الأخيرة الولوج في عملية التحول الديمقراطي، ولكن لتحقيق ذلك لابد من أن تتوافر مجموعة من الشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتحقيق الرشادة السياسية (الحكم الصالح) والوصول إلى البناء الديمقراطي.

سيحاول المقال الإجابة عن الإشكال التالي:

هل الرشادة السياسية هي شرط لتحقيق التحول الديمقراطي، أم هي وسيلة للبناء الديمقراطي؟ وعليه سنحاول إبراز العلاقة الموجودة بين الرشادة السياسية وعملية التحول الديمقراطي، والآليات التي من خلالها نحقق الرشادة السياسية.

1-مفهوم التحول الديمقراطي والرشادة السياسية:

أ-معنى التحول الديمقراطي:

إن مصطلح التحول يعني التغيير في الشيء أو انتقال الشيء من حالة إلى حالة أخرى، أما على مستوى النظم السياسية يعبر عن انتقال النظام من نوع إلى نوع آخر.

فالدخول لا يعني التغيير السياسي، لأن التحول لابد أن يكون جذري يعمل على إعادة بناء جميع الأبنية داخل النظام السياسي، أما التغيير السياسي فهو البناء السياسي فقط، فمثلا كإباحة التعددية أو الدعوة لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة.

فعملية التحول الديمقراطي تختلف عن المفهوم الكلاسيكي للديمقراطية "فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته، من خلال الإدارة السليمة للجماعة المتنافسة أو المصالح المتضاربة"[1].

فالديمقراطية هي قائمة على أساس جملة من المبادئ وهي الحرية، المساواة والعدالة ومبدأ تكافؤ الفرص.

أما التحول الديمقراطي، هو عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالانتقال الديمقراطي يعني "تغييرا جذريا لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي"[2].

فالتحول الديمقراطي هو تحول يمس النظام (النسق) في جميع جوانبه النخبة، الهياكل والمؤسسات، وكذا النسق الاقتصادي والثقافي، فالتحول هو تلك العملية التي يهدف من ورائها النظام إلى تفعيل مختلف الأنساق (سياسية، اجتماعية، اقتصادية، ثقافية) المرتبطة أساسا بالعملية السياسية.

إن عملية التحول تتضمن عدد من المراحل المتميزة تبدأ بزوال النظم التسلطية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى هذه الأخيرة إلى ترسيخ وتأصيل النظام، وهذا يتحقق عندما يواجه النظام الحديث القائم كل العراقيل التي تواجهه.

"فمرحلة الانتقال تمر بثلاث مراحل هي:

مرحلة الانفتاح: The opening: تتحدد هذه المرحلة باعتبارها مرحلة اختمار الديمقراطية (Democratic ferment) بالنظر إلى ما تعرفه من مظاهر اللبرلة Liberalization وتوسيع هامش الحرية كخطوة أولى نحو تفكيك النظام السلطوي وتوفير الشروط الملائمة للانخراط في إصلاحات عميقة في مرحلة الاختراق.

مرحلة الاختراق: تتميز بأفول النظام السلطوي وظهور نظام جديد ديمقراطي تمارس فيه السلطة حكومة منبثقة عن انتخابات نزيهة وشفافة تستغل في إطار بنى مؤسساتية يتم إرسائها عادة عبر إصدار دستور جديد.

مرحلة التدعيم أو الترسيخ The consolidation: وهي عبارة عن مسار بطيء لكنه هادف يتم من خلاله التحول من الديمقراطية ببعدها الشكلي إلى جوهر الممارسة الديمقراطية وذلك من خلال العمليات المتزامنة التالية:

- إصلاح مؤسسات الدولة.
- تنظيم انتخابات بشكل دوري ويكون رهانها هو الممارسة الفعلية للسلطة.
- تقوية ودعم منظمات المجتمع المدني لحماية الديمقراطية.

– استئناس المجتمع المدني بقواعد اللعبة الجديدة لحماية الديمقراطية واستنباطها لتصبح جزءا من الثقافة السياسية السائدة في المجتمع"[3].

مرحلة التحول هي مرحلة جد معقدة وصعبة لأنها مرحلة تتعايش منها كل مؤسسات ودهنيات وسلوكيات النظام القديم والحديث، وهنا يمكن أن يتعرض النظام القائم إلى انتكاسات.

أما مرحلة الرسوخ والتأصيل هي تعني قبول النظام القائم بقواعد اللعبة السياسية الديمقراطية، مع العلم أنه يمكن للنظام أن يستمر لفترة زمنية ولا يترسخ ويتأصل "فالديمقراطيات الراسخة هي تلك الديمقراطيات التي يقتنع فيها الفاعلين السياسيين والأحزاب وجماعات المصلحة المنظمة ومختلف المؤسسات بعدم وجود بديل للتحويل"[4].

ب–معني الرشادة السياسية:

لقد تزايد استخدام مصطلح الرشادة أو الحكم الرشيد أو الصالح La bonne gouvernance مع بداية عقد التسعينات وشاع استخدامه من قبل خبراء الإدارة والاقتصاد والسياسة، والمهتمين بقضايا التنمية على المستوى العالمي، فبرنامج الأمم المتحدة للإنماء P.N.U.D يعرفها على أنها "ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة المستويات"[5]. ما نستطيع ملاحظته في هذا التعريف بأن الرشادة السياسية (الحكم الصالح) هي الطريقة التي من خلالها نستطيع إدارة الموارد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للمجتمع من أجل تحقيق أهداف التنمية سواء اقتصادية، اجتماعية، سياسية وإدارية، أي إعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي، أي أن االرشادة السياسية (الحكم الصالح) هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة وقيادات إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وبتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركاتهم ودعمهم

ولقد ربطت منظمة المم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم UNESCO مفهوم الرشادة السياسية أو الحكم الصالح بالتسيير الديمقراطي ويحتوي هذا المفهوم على مفاهيم متعددة منها:

- إصلاح الدولة.
- التحول الديمقراطي.
- إصلاح الأنظمة الاقتصادية.
- التسيير السوسيواقتصادي.

- احترام حقوق الإنسان وإقامة دولة الحق والقانون"[6]..

ولقد كانت لكتابات OSBORNE و GAELBER حول إعادة النظر لدور أهمية الحكومة في أسلوب عملها، وهذا لتمكينها من تأدية وظائفها بكفاءة وبأسرع وقت وأقل تكلفة. وهذا "يؤكد الدور الجديد للحكومة كمحفز أو موجه وليس كمنفذ"[7]. فأصبحت الحكومة كجهاز أو مؤسسة إلى جانب المؤسسات غير الرسمية أو منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى القطاع الخاص شريك من الشركاء العديدين في إدارة شؤون الدولة والمجتمع.

فخصائص أو معايير الرشادة السياسية أو الحكم الصالح عديدة ومتنوعة وهذه الخصائص تتوزع بين معايير سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية، فهي لا تشمل أداء الدولة ومؤسساتها المركزية واللامركزية، فحسب، بل تشتمل الإدارة العامة ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وحتى المواطنين أنفسهم بصفتهم كأفراد وكناشطين اجتماعيين.

فعن دراسة صادرة عن برنامج الأمم المتحدة للإنماء P.N.U.D ترى أن الحكم الصالح يتضمن المعايير التالية "المشاركة، حكم القانون، الشفافية، المساواة خاصة في تكافؤ الفرص، الفعالية والمحاسبة، حسن الاستجابة، الرؤية الاستراتيجية"[8].

2-العلاقة بين التحول الديمقراطي والحكم الصالح:

إن المقاربة السياسية للرشادة السياسية قائمة على الديمقراطية الليبرالية معناه لابد من دمقرطة الحياة السياسية، أي لتجسيد الرشادة السياسية يتوقف على عملية التحول الديمقراطي، إقامة دولة الحق والقانون التي يعلو فيها القانون وتحترم حقوق الإنسان، إذ لا يمكن تجسيد الرشادة السياسية في ظل نظام غير ديمقراطي، فلنجاح عملية التحول الديمقراطي لابد أن تتوفر مجموعة من الشروط السياسية والاقتصادية والثقافية والإدارة تصبح من خلالها الدول قادرة على تحقيق الرشادة السياسية.

فسياسيا يجب أن تسعى هذه الدول إلى إقامة نظام (نسق) سياسي عصري قادر على تحقيق متطلبات الأفراد وهذا لا يحدث إلا بترشيد السلطة والتمايز البنيوي وتحقيق المساواة والمشاركة السياسية.

1-ترشيد السلطة: نقصد بها أن تستند السلطة داخل الدولة (النظام) على أسس قانونية شرعية ومشروعيـــة مستقلة ومتمايزة عـــن كافة الارتباطات التقليدية كالانتماء الطبقـــي أو العرقي (كالانتماء مثلا إلى طبقة الجيش) فشرعية السلطة ينبغي أن تكون منسلخة عن شخص الحاكم، فالسلطة السياسية يجب أن تسعى إلى خلق مجموعة من القوانين الوضعية "فترشيد السلطة يساعد على تحقيق التكامل القومي واستجماع وتركيز القوة في يد المؤسسات القومية المركزية المنوطة بصنع القوانين وإصدار القرارات"[9].

2-التمايز البنيوي: ونعني به ضرورة التباين بين مختلف البنى السياسية والأدوار التي تقوم بها هذه المؤسسات فتصبح للنظام قدرات تجعله قادر على التكيّف والإبداع والتغلغل إلى كافة الأبنية، وتساعد في الوقت نفسه على قياس مدى كفاءة النظام وفعاليته في التعامل مع البيئة المحلية أو الدولية، وهي تعد من الأساسيات الوظيفية التي يعتمد عليها النظام ليحافظ على بقائه واستمراره وتتمثل هذه القدرات في:

1-القدرة الاستخراجية: Extractive capacity: وهي تشير إلى مدى قدرة النظام على استخراج وتعبئة النظام بموارد بشرية ومادية سواء كـــان مصدرهـــا من البيئة الداخلية أو الخارجية، ويمكن قياس الأداء الاستخراجي عن طريق الحجم المطلق من الموارد التي يحوزها النظام، وكذا معدل الناتج الوطني.

2-القدرة التوزيعية وإعادة التوزيع: Destributive and redestributive capacity: تتمثل هذه القدرة في تخصيص الثروة والسلع والخدمات والفرص الوظيفية والتعليمية على الأفراد والجماعات في المجتمع، ويمكن التمييز بين الاعتمادات الحكومية لتلبية الاحتياجات المادية للأفراد، والاعتمادات المخصصة لتنمية النشاط الاقتصادي.

3-القدرة التنظيمية Regulative capacity: وتشير إلى مدى قدرة النظام من تنظيم وضبط سلوك الأفراد والجماعات أي أرغام كل فئات المجتمع بالنظام العام والسكينة العامة، أي فرض نفوذه وتأثيره وتعتمد هذه القدرة أساسا على استخدام أو التلويح باستخدام الإكراه المادي.

4-القدرة الاستجابية Responsive capacity: وهي مدى قدرة النظام على الاستجابة لكل ما يصدر عن الظروف والأوضاع ومدخلات جديدة تفرض استجابة لذلك من سياسات وقرارات أي استجابة النظام للضغوطات أو المطالب الداخلية أو الخارجية.

5-القدرة الرمزية: Symbolic capacity : ويقصد بها مدى قدرة النظام السياسي على تعبئة تأييد الجماهير له من خلال استخدام ونشر الرموز المؤثرة داخل المجتمع وعلى البيئة الدولية على حد سواء، أي خلق واستخدام الرموز السياسية التي تدعم الشعور بالمواطنة وتغذي الإحساس بالولاء الوطني.

6-السياسة الدولية International capacity: أي مدى قدرة النظام عند رسمه لبرنامجه من التغلغل في أنساق سياسة أخرى وذلك من خلال تقديم الإعانات والمنح والقروض كتأييد أو التحرك الدبلوماسي.

هذه القدرات ما هي إلى أنماط للعلاقة بين مدخلات النظام ومخرجاته، وهناك تداخل وترابط بين القدرات كلها، فهي مكملة لبعضها البعض.

3-المساواة: لابد أن يسعى النظام إلى تحقيق المساواة ببعديها الاجتماعي والسياسي، ونعني بذلك أن تسود في المجتمع قواعد ونظم قانونية تتسم بالعمومية على جميع الأفراد لا فرق لا على أساس الدين أو العرق أو الأصل، فمثلا تولية المناصب يجب أن تكون على أساس الكفاءة العلمية والمهنية وليس على اعتبارات ضيقة كالقرابة أو النسب.

4-المشاركة السياسية: ونعني بهذه القاعدة دخول شرائح واسعة من المواطنين من خلال صنع ورسم السياسات، وكذا التمثيل البياني وكذلك إسهام المواطنين في إدارة وتوجيه حركة العمل السياسي داخل وخارج المجتمع، وفي عملية صنع القرار السياسي وتنفيذ ومتابعة تنفيذ القرار والمشاركة يجب أن تكون بشكل إيجابي وفعال.

إن الغاية من التحول الديمقراطي هو إقامة الحكم الصالح بأبعاده الثلاث: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية أي الإدارية. وهذه الأبعاد الثلاثة تترابط مع بعضها في إنتاج الحكم الصالح، فلا يمكن تصور إدارة عامة فاعلة من دون استقلال الإدارة عن نفوذ السياسيين، ولا يمكن للقادة السياسيين وحدهم إنجاز وتطبيق السياسات دون وجود إدارة عامة فاعلة، فهيمنة الدولة على المجتمع المدني ستؤدي إلى غياب مكون رئيسي في التأثير في السياسات العامة، فلا تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية

بغياب المشاركة والمحاسبة وبغياب الشفافية، ولا تؤدي إلى تحسين أوضاع المواطنين غير القادرين على تصحيح هذه السياسات، لذلك "فالحكم الصالح هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا، ويستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية"[10].

3-آليات تحقيق الرشادة وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي:

لتحقيق رشادة سياسية في إطار عملية التحول الديمقراطي الذي تعرفه العديد من الدول لابد من اتباع مجموعة من الإجراءات والسياسات يجعلها قادرة على ترشيد وعقلانية تسيير مختلف الهيئات السياسية وإقرار الشفافية والدعوة إلى إنشاء دولة القانون وإعادة تفعيل المجتمع المدني وهذا لن يكون إلا عن طريق ثقافة سياسية ديمقراطية تسمح ببناء مؤسسات ديمقراطية تكفل لجميع الأفراد كل الحقوق والحريات المدنية والمشاركة السياسية وهذه الإجراءات هي:

أ-إقرار التعددية السياسية: ونعني بها مشروعية تعدد الآراء السياسية وهذا يؤدي إلى وجود تنوع في القيم والممارسات والاعتراف بمختلف القوى السياسية والاجتماعية في تنظيم نفسها في شكل أحزاب أو جمعيات، "فالتعددية السياسية هي وجود تنوع في القيم والممارسات والمؤسسات في الدولة والمجتمع، بحيث تكون القوة موزعة بين عدد من الجماعات التي تتبادل مراكز السيطرة فيما بينها، "بدلا من احتكار جماعة واحدة لممارسة القوة بصورة مستمرة، وبذلك يظل بناء اتخاذ القرارات تعدديا،حتى إذا تركزت السلطة للحظة معينة في أيدي جماعة بعينها"[11]. فالدول التي شهدت عملية التحول الديمقراطي نخبها الحاكمة حرصت على إحاطة العملية بجملة من القيود والضوابط أفرغتها من مضامينها الحقيقية وجعلت منها آلية أو طريقة لتحديد الطبيعة التسلطية للنظم الحاكمة، وهذا راجع مثلا لانتماء هذه النخب للمؤسسة العسكرية التي تعد أكثر المؤسسات تنظيما وتطورا، هذه المؤسسة تشكل السند الأساسي لضمان استمرارية النظام، فكثيرا ما تم استدعاء الجيش للتدخل في القضاء على الأطراف أو الجهات التي تمس بالأمن والنظام العام (الجزائر 1992).

فإقرار التعددية لم يأت نتيجة لقناعة النخب الحاكمة بالرشادة السياسية، وإنما جاء كنتيجة لاعتبارات وحسابات تتعلق بحرص هذه النخب على ضمان استمراريتها

وبقائها، فبالرغم من وجود تعددية حزبية إلا أن هذه المعارضة تفتقر لعنصر الفعالية هذا ما يجعل دور هذه الأحزاب دورا هامشيا نوويا في العملية السياسية

ب-المشاركة السياسية: إن المشاركة السياسية تمثل أحد ديناميكيات وغايات الرشادة السياسية التي تعكس قيمة المساواة في الحقوق والواجبات. إن المشاركة تتخذ أشكالا مختلفة كالمشاركة في صنع السياسات العامة ومناقشتها وانتهاء بتنفيذها، كذلك حق التمثيل الحر في المجالس التشريعية، وهذا وفقا لمعايير المساواة والنزاهة والشفافية في عمليات الانتخابات والترشح، وهذا يعتبر معيارا أساسيا لوجود العدالة وتكافؤ الفرص والمساواة لجميع الأفراد، تتطلب المشاركة توفر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب، بشكل إجمالـــي ضمانا لمشاركة المواطنين الفعالة، ولترسيخ الشرعية السياسية، ولتحقيق المشاركة لابد من وجود درجة كبيرة من اللامركزية ، إلا أن ما نلاحظه هو سيادة المركزية الشديدة، وهذا يقلل من أهمية التمثيل، ولتجسيد المشاركة لابد من تنشئة المواطنين تنشئة سليمة ينتج عنها انغماس الأفراد في العمل السياسي، والعمل على المشاركة في الحياة السياسية بكل مستوياتها، ويتولد عن ذلك احترام الرأي والرأي المعارض فتصبح المشاركة في الانتخابات مشاركة حقيقية وليست لسبب التعبئة.

ج-الشفافية والمحاسبية: فالشفافية[12] تركز على حرية تدفق المعلومات والبيانات الدقيقة في مراقبتها، بحيث تجعل هذه الأخيرة في متناول المعنيين، وتجعل من المواطنين قادرين على فهم ومتابعة العمليات السياسية، "فالدولة ملزمة بالإعلان عن سياستها والتعويل على دور المواطن في المشاركة بصنع تلك السياسة في إطار الشفافية والتعاون، بغية الوصول بالأهداف إلى غاياتها ودرء مخاطر تغلغل الفساد في ثنايا تلك السياسات عند صنعها أو تنفيذها"[13].

فالمحاسبية تعني ميكانيزم يتم بواسطته تقديم الحاكم حصيلة عمله للمحكوم، فهي معيارا ضابطا للأداء الحكومي، فالمحاسبية هي التي تحدد طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم وفعالية السياسات التي يقوم بها الحاكم، "فتعني المحاسبية واجب المسؤولين عن الوظائف الرسمية سواء كانوا منتخبين أو معينين...أن يقدموا تقارير دورية عن عملهم وسياستهم ونجاحاتهم، كذلك يعني المبدأ حق المواطنين في الحصول على التقارير

والمعلومات اللازمة عن عمل كل من يعمل في إدارة الحياة العامة... ومؤسسات كي يتأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم"[14].

فلتحقيق كل من الشفافية والمحاسبية لابد من وجود إعلام حر يسمح لمختلف وسائل الإعلام من الوصول إلى المعلومات الأساسية بشفافية وحرية بما يخدم المصلحة العامة.

د-قيام الدولة القانونية: ويعني أن تكون السيادة للقانون وتطبيقه على الجميع من دون استثناء، أي خضوع الحاكم والمحكوم لقواعد قانونية محددة سلف، فالسيادة والكلمة العليا في الجماعة للقانون وليست لإرادة الحاكم، ويتطلب قيام هذه الدولة وجود دستور أو وثيقة قانونية يحدد السلطات العامة ومؤسساتها، ويقرر دور وحدود وصلاحيات كل منهما وعلاقتها ببعضها البعض، وينبغي على كل سلطة أن تحترم مسؤولياتها ولا تتعدى اختصاصاتها وهنا تبدو أهمية الفصل بين السلطات عضويا وشكليا. ويفترض نظام الدولة القانونية وجود حقوق للأفراد في مواجهة الدولة، وضرورة حمايتهم من تعسف السلطات العامة، ومن اعتداءهم على حقوق بعضهم البعض وبذلك تتحقق العدالة والمساواة بين الجميع "فحكم القانون يعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع. من دون استثناء انطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي، وهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة ثانية، كما أنه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة ويحترم فصل السلطات واستقلالية القضاء وتؤمن هذه القواعد الحقوقية العدالة والمساواة بين المواطنين، وهذا يتطلب وضوح القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيق"[15].

هـ-تفعيل دور المجتمع المدني: يشير مفهوم المجتمع المدني إلى المؤسسات والاتحادات المهنية والنوادي الثقافية والاجتماعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها لمواجهة سلطة الدولة، فهو رأس المال الاجتماعي "يتضمن المجتمع المدني منظمات ومؤسسات غير حكومية ونقابات مهنية وجمعيات مهنية وثقافية وتعاونية ووسائل إعلام خاصة، إضافة إلى الأحزاب السياسية غير الممثلة في مؤسسات الدولة تمارس هذه المجموعات بعض الرقابة الشعبية على العمل الحكومي والوكالات الحكومية إضافة إلى القطاع الخاص"[16].

فالرشادة السياسية تسعى إلى تفعيل دوره لأنه يمثل مصلحة الجماعة التي تستطيع مواجهة الدولة، فبعض المنظمات المهنية قد تسعى إلى فض النزاعات بطرق سليمة (الحوار) دون اللجوء إلى العنف وكذلك تدريب أعضائها على المشاركة في الحياة العامة، فالمجتمع المدني هو الركيزة الأساسية لترسيخ الديمقراطية.

الخاتمـــــــــــة:

لتحقيق التحول الديمقراطي وبناء دولة ديمقراطية تضمن الرشادة السياسية لابد من إيجاد بنية تحتية ضرورية لعملية الانتقال، وهذا لن يتحقق إلا عن طريق مشاركة سياسية إيجابية وذلك من خلال إشراك الجميع في عملية اتخاذ القرار والعمل على التمثيل النيابي، وتنظيم انتخابات حرة ونزيهة، يحدث هذا في ظل دولة القانون والعمل بمبدأ المساواة وإعطاء الحق للجميع فـــي الحصول على فرص متساوية مثلا في تولية الوظائف، والعمل بآلية المحاسبية والشفافية تجعل الأفراد قادرين على تتبع العملية السياسية.

الهوامش:

1 –صامويل هانتنغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين. (تر: عبد الوهاب علوب) الكويت: دار سعاد الصباح، 1993، ص13.

2 –رغيد كاظم الصالح، "الانتقال إلى التعددية السياسية". المستقبل العربي. العدد178. ديسمبر1993، ص159.

3 –هدى متيكيس، "الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث" في مؤلف: اتجاهات حديثة في علم السياسة. القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1999، ص137.

4 –محمد الهاشمي، "الانتخابات التشريعية 2007: تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية" المستقبل العربي. السنة الثلاثون، العدد345، نوفمبر2007، ص63.

5 –زهير عبد الكريم، الحكمانية Gouvernance: قضايا وتطبيقات، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية، 2003، ص10.

6 – Bonne Campbel, "Gouvernance: un concept a politique". Contribution au séminaire organisé par le haute conseil de la coopération international. Le 29 Aout 2000. Durdan. France. Document obtenu en parcourant le site http/www.cdim.org.

7 –زهير عبد الكريم، مرجع سابق، ص10.

8 –حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح" في مؤلف: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص103.

9 –السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي. الجزء الأول [د.م.ن]: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص96.

10 –]U.N.D.P[United National development programme.

نقلا عن: حسن كريم، مرجع سابق، ص 97.

11 -عمر عبد الكريم سعداوي، "التعددية السياسية في العالم الثالث: الجزائر نموذجا" السياسة الدولية. السنة 35. عدد138. أكتوبر1999، ص58.

12 -يفسر فيتو تانزي Vito tanzi الشفافية على أنها "التميز بوضوح بين القطاع الحكومي وباقي القطاعات وبموجبها تحدد الأدوار السياسية والإدارية داخل الحكومة وأن يتم بوضوح وفق آلية يطلع عليها الجمهور تحديد توزيع المسؤوليات بين مختلف مستويات الحكومة، وكذلك توزيعها بين كل من السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية"[1] للمزيد من المعلومات انظر: عماد الشيخ داود، "الشفافية ومراقبة الفساد" في مؤلف: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مرجع سابق، ص141.

13 -المرجع نفسه، ص141.

14 -المرجع نفسه، ص151.

15 -حسن كريم، مرجع سابق، ص103.

16 -المرجع نفسه، ص115.